في بيان صادر عن المجلس الأعلى لأحزاب التحالف:

إجراء الانتخابات في موعدها يحقق إرادة الشعب في اختيار سلطاته الدستورية

■ وقف المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أمام ما آلت إليه نتائج ومجريات الحوار الوطني بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك التي ما فتئت مع الأسف من تكرار محاولاتها في وضع العراقيل والكوابح أمام الحوار الوطني وعدم الخروج بنتائج جادة تعبر عن تطلعات وآمال الشعب في ترسيخ النهج الديمقراطي.. وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة.

نأسف للمواقف غير المسئولة لأحزاب اللقاء المشترك..

الشعب مالك السلطة.. وليس من حق أيا كان إدعاء الوصاية عليه

إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وهي تعبر عن أسفها وإدانتها لتلك المواقف غير المسئولة التي تنتهجها أحزاب اللقاء المشترك وممارستها لمختلف أساليب التضليل والخداع وتزييف الحقائق لتبرير تنكرها للثوابت الوطنية وسعيها الدؤوب لتعطيل الانتخابات النيابية وإفراغ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م من مضامينه الأساسية وتنصلها عن مقرراته وإفشال كل المحاولات والجهود المخلصة التي يبذلها فخامة الأخ الرئيس والمؤتمر الشعبي العام الرامية إلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري المحدد، وذلك في سبيل تحقيق مصالحها الأنانية والوصول إلى مآربها على حساب مصلحة الوطن والشعب وأمنه واستقراره.

كما وقف المجلس أمام الخطوات الوطنية الجادة الصادرة عن فخامة الأخ رئيس الجمهورية والتي تضمنها خطابه المهم والدقيق بمناسبة العيد الـ٤٣ للاستقلال وكذا إقرار مجلس النواب لقانون الانتخابات الذي سبق إقراره والتوقيع عليه من أحزاب اللقاء المشترك و المؤتمر الشعبي العام.. وهو ما يؤكد الحرص الكامل على المصالح الوطنية العليا والحفاظ على الثوابت وكذا التوجه الصادق نحو ترسيخ النهج الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الانتخابات، بمشاركة كافة القوى الوطنية والأحزاب السياسية.

ومن هذا المنطلق ولكون الانتخابات وإجرائها في مواعيدها الدستورية المحددة، تحقق إرادة الشعب الحرة في اختيار سلطاته الدستورية، وتمثل جوهر العملية الديمقراطية والضمانة الأساسية لتطويرها وتأمين استمراريتها وترسيخها في حياة الشعب.

فإن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي لتجدد أسفها لتلك المواقف غير المسئولة لأحزاب اللقاء المشترك وتؤكد في نفس الوقت على الآتي:

- التأكيد على ما جاء في خطاب فخامة الأخ رئيس الجمهورية بمناسبة العيد الـ٤٣ للاستقلال نحو المضي قدماً بالعملية الديمقراطية وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد ٢٧ / ٤ / ٢٠١١م.

- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة.

- التأكيد على إقرار مجلس النواب لقانون الانتخابات ومتابعة سرعة اتخاذ الإجراءات المكملة لإصداره.

- التأكيد على المضي في الحوار الوطني بالتزامن مع السير الحثيث لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد ٢٧ / ٤ / ٢٠١١م.

- التأكيد على متابعة الاستمرار في إنجاز بقية الإجراءات المتصلة بتنفيذ الانتخابات النيابية في الموعد الدستوري المحدد.

- تدعو أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أحزاب اللقاء المشترك إلى تحكيم العقل وتغليب مصالح الوطن والأمة على مصالحها الذاتية والاستجابة إلى دعوات فخامة الأخ الرئيس والمؤتمر الشعبي العام في العودة إلى طاولة الحوار المتزامن مع إجراء الانتخابات وعدم عرقلة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، والاحتكام إلى إرادة الشعب عبر صناديق الانتخابات ونحملها مسئولية استمرارها في المماطلة والتنصل عن تنفيذ اتفاق فبراير مع بقية شركاء العملية السياسية في الساحة الوطنية.

> تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة.. والمضي في الحوار الوطني بالتزامن مع الترتيب لإجراء الانتخابات في موعدها

- إن أحزاب التحالف الوطني وهي تخوض غمار التحديات التي تستهدف الوطن ومكتسبات ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين والنيل من وحدته والسعي الحثيث من بعض القوى السياسية إلى الالتفاف على الديمقراطية والنظام الجمهوري والعودة بنا إلى عصر الشمولية والدكتاتورية لتؤكد للجميع بأن الوطن سينتصر وأننا قادرون على تجاوز كل التحديات والمؤامرات التي تحاك ضد الوطن طالما ونحن نستمد قوتنا من جماهير شعبنا اليمني العظيم الذي شب عن الطوق وأصبح الشعب مالك السلطة وليس من حق أياً كان أن يدعي الوصاية على الشعب أو يصادر حقه الدستوري أو القانوني.

- إن أحزاب المجلس الأعلى للتحالف الوطني وهي تشيد بنجاح خليجي عشرين الذي استضافته بلادنا المتزامن مع احتفالات شعبنا بأعياد سبتمبر وأكتوبر تدعو تلك القوى التي عملت على تشويه سمعة اليمن وألحقت الضرر باقتصاده وأمنه من خلال العمل الإعلامي المنظم والمعادي للبلاد ذلك الإعلام الذي خلق الكثير من المخاوف لدى الدول الشقيقة والصديقة وما ترتب عن ذلك من مخاوف لدى المستثمرين والتي زالت جميعها بالنجاح الباهر لخليجي عشرين ذلك النجاح الذي أذهل العالم تنظيمياً وأمنياً قد جعل الأصدقاء والأشقاء يعيدون حساباتهم التي كان مبنية على ما ارتكبه ذلك الإعلام المعادي للوطن ندعو تلك القوى أن تستفيد من تلك اللوحة التي رسمها شعبنا العظيم في خليجي عشرين تلك اللوحة الحضارية التي أثبتت للعالم بأسره أن شعب اليمن شعب واحد كالبنيان المرصوص، إننا على ثقة أن الانتخابات النيابية القادمة ستكون أكثر نجاحاً وأمناً مهما قاله المرجفون كون الاستحقاق الانتخابي لكل الشعب وهو الذي سيحميه بنفسه وإن غداً لناظره قريب.. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

> ندعو المشترك إلى تحكيم العقل وتغليب مصالح الوطن والأمة على مصالحها الذاتية

صادر عن المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي

شدد على تحقيق افضل مستويات السلامة على الطرق:

مجور : منع استيراد السيارات المستخدمة حفاظاً على سلامة المواطن والاقتصاد

أبو راس: الحوادث المرورية حرب غير معلنة في المجتمع

■ أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أن الدولة والحكومة تسعيان الى توفير كل الإمكانات التي من شأنها تحقيق أفضل مستويات السلامة في الطرقات الرئيسية والفرعية كون روح الإنسان أغلى شيء.

صنعاء - بليغ الحطابي

ودعا مجور خلال افتتاحه أعمال المؤتمر الأول للسلامة على الطرق- الذي بُدأ امس و يختتم أعماله اليوم الاثنين بصنعاء- إلى إنشاء مركز يُعنى بأبحاث السلامة على الطرق ضمن استراتيجية شاملة تعنى بسلامة الطرق كما هو معمول به في بقية دول العالم. بدءاً من تخطيط وتصميم الطرق وفق المعايير الفنية المعتمدة وانتهاءً بالشواخص والإرشادات المرورية..الى جانب تكثيف حملات التوعية المرورية وتوعية المواطن بالارشادات السليمة التي تجنبه الوقوع في المهالك.

وقال "ان هذا الالتزام ينضوي في إطار الالتزام الواسع النطاق تجاه تحديث البنية التحتية للطرقات في البلاد، وتوسيعها والحرص على توظيف التقنيات المتطورة لتحقيق السلامة الامنة".. وأشار إلى ضرورة أن يقف هذا المؤتمر أمام ما تمثله ظاهرة تملّك سيارات متهالكة بكل ما تمثله من تحديات حقيقية تفاقم من مخاطر الحوادث المرورية.. اضافة الى منع استيراد وإدخال المركبات المستخدمة في إطار إدراكها للمخاطر الكامنة في هذا النوع من المركبات، فضلاً عما تمثله من عامل استنزاف, لاقتصاديات المواطنين والدولة.

حرب غير معلنة..

من جانبه اعتبر نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية صادق امين ابو راس أن الحوادث المرورية هي بمثابة حرب غير معلنة بالنظر إلى حجم الضحايا التي تخلفها هذه الحوادث والتي تتجاوز أحيانا ضحايا الحروب والكوارث..

داعيا كافة الجهات لتضافر جهودها والحد من آثار الحوادث السلبية.. وأشار رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر إلى الدور الذي يجب أن يضطلع به المشاركون في المؤتمر في دراسة وتحديد حجم المشكلة المرورية بشكل علمي والبحث عن الحلول والمعالجات الكفيلة بالحد من المآسي والخسائر البشرية والمادية الناجمة عن الحوادث المرورية..

موضحاً أن اليمن شهدت خلال الـ١٠ سنوات الأخيرة أكثر من ١٢٠ ألف حادث مروري بمعدل ١٢ الف حادث سنوياً أودت بحياة ٢٦ ألفاً وأصيب جراءها ١٤٨ ألف شخص بينما تجاوزت خسائرها المادية الـ ٢٠ مليار ريال.

الى ذلك أكد الدكتور حسان عبدالمغني عميد كلية الهندسة بجامعة صنعاء- أن هذا المؤتمر يأتي لدراسة المشكلة المرورية وتحديداً شبكة الطرق بصورة علمية عبر البحوث والدراسات المنهجية لهذه المشكلة التي يتصاعد خطرها وأضرارها السلبية على المجتمع بالنظر إلى ما تسببه من نزيف للأرواح على الطرقات بشكل كبير يستدعي من كافة الجهات الرسمية والشعبية بذل الجهود لوضع حد لها.

> عبدالمغني : المشكلة يتصاعد خطرها وأضرارها السلبية على المجتمع ما يستدعي وضع حدٍ لها

كارثة..

وكان الحفل قد تضمن عرض فيلم وثائقي عن الحوادث المرورية في اليمن منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠م والخسائر المادية والبشرية التي نجمت عنها ، موضحا أن عام ٢٠٠٩م شهد ٣٠٧١ حالة وفاة نتيجة الحوادث المرورية .

ويناقش المشاركون في المؤتمر على مدى يومين ١٨ بحثا وورقة عمل تتناول السلامة المرورية ، من ضمنها إبراز حجم وطبيعة المشكلة المرورية وعناصرها الثلاثة ، والتخطيط الحضري للمدن وتصميم الطرق بشكل علمي يقلل من إسهامها في وقوع الحوادث المرورية ، وأهمية التعليم والتوعية بالسلامة المرورية في وسائل الإعلام والجامعات والمدارس وداخل الأسرة ، وضرورة وضع برامج واستراتيجيات لدور المؤسسات والجهات المعنية والتشريعات المرورية ، وإجراءات تحقيق السلامة على الطريق ، وسلامة المركبة والفحص الفني الدوري لها.

هذا ويهدف إلى تبادل الخبرات والأفكار عبر تقديم الأوراق العلمية والتفاعل ضمن حلقات النقاش في هذا المؤتمر مستندين لأحدث المعلومات من الدراسات والأبحاث والمؤتمرات السابقة محلياً وعالمياً للوصول إلى تحسين المفاهيم وتنسيق الجهود في مجال السلامة على الطرق عبر الاستراتيجية الوطنية للسلامة على الطرق».□

الصهيبي: مشروع موازنة ٢٠١١م يسرّع الخطوات لتنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي

■ أكد الأخ نعمان طاهر الصهيبي وزير المالية أن مشاريع الموازنات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١م تأتي في إطار تسريع الخطوات الكفيلة ببلوغ مضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، والمرتكزة على الحفاظ على المكتسبات الوطنية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وخاصةً ذوي الدخل المحدود وتوفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقال الصهيبي لدى استعراضه أمس البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١١م: إن مشاريع الموازنات العامة تمثل البرنامج التنفيذي

السنوي لمجمل السياسات والإجراءات والمشاريع التي ستعمل الحكومة على تنفيذها خلال عام ٢٠١١م بهدف بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستديمة التي تأتي في إطار استكمال تنفيذ مكونات الأجندة الوطنية للإصلاحات والأولويات العشر.

وأشار وزير المالية إلى أن الموارد العامة في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١١م قدرت بمبلغ تريليون و٥١٩ مليارا و٥٨٩ مليون ريال، فيما قدرت الاستخدامات العامة بمبلغ تريليون و٨٢١ مليارا و٥٣٤ مليون ريال، وبعجز نقدي كلي يبلغ ٣١٢ مليار و٩٩٥ مليون ريال وعجز نقدي صافي يبلغ ٣٠١ مليار و٩٤٥ مليون ريال وبنسبة ٣,٧٪ و٣,٦٪ على التوالي.□

أحزاب التحالف تدين العمل الإرهابي الذي تعرض له الصيادي

■ دانت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بشدة الاعتداء السافر الذي تعرض له الأخ صلاح الصيادي الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي «حشد» الناطق الرسمي لأحزاب التحالف يوم الجمعة الماضي.

وطالبت في بيان صادر عن المجلس الأعلى الأجهزة الأمنية بسرعة ضبط العناصر الإجرامية وكشف هويتهم وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل، وبما يحفظ الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

وأشار البيان إلى أن الصيادي تعرض لاعتداء من قبل عصابة مجهولة استهدفت حياته مع أفراد أسرته، حيث تعرض لأكثر من خمسة اعتداءات خلال العام الحالي كان أخرها قيام عناصر إرهابية وإجرامية بإلقاء قنبلة حارقة على منزله نتج عنها اندلاع حريق روع أطفاله وأهله وألحق بالمنزل بعض الأضرار.□

إقرار 234 مناقصة بتكلفة 184 مليار

■ اهتمّت حكومة بلادنا بمجال مكافحة الفساد وتعزيز الرقابة المالية من خلال تعزيز دور اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات والهيئة العليا للرقابة على المناقصات بهدف حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات الدولة ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات، وكذا تحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة، إضافة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات.

وكشفت احصاءات حديثة عن أن عدد مناقصات المشاريع التي تم إقرارها من اللجنة العليا للمناقصات للتنفيذ خلال العام ٢٠٠٩م بلغ ٢٣٤ مناقصة بتمويل حكومي وخارجي بتكلفة إجمالية ١٨٣,٨ مليار ريال، منها ١١٢ مناقصة أشغال و٧٠ مناقصة توريدات و٥٢ مناقصة خدمات استشارية، فيما بلغ عدد المناقصات التي تم رفعها للجنة المناقصات ٣٠٢ مناقصة بتكلفة ٢٣٦,٢ مليار ريال.

وأوضحت المصادر أن عدد مناقصات المشاريع المرحّلة من العام ٢٠٠٨م إلى العام ٢٠٠٩م بلغ حوالى ١٩ مناقصة مشروع بتمويل حكومي وخارجي بتكلفة ٧٤٥ مليون ريال.

أمّا المشاريع التي تم اتّخاذ قرارات بإعادة إنزالها في مناقصات جديدة فعددها ٥٢ مشروعاً بتمويل حكومي وخارجي بتكلفة ٤٨ مليار ريال، في حين تم إعادة وثائق ١٩ مشروعاً بتمويل حكومي وخارجي للجهات صاحبة المشاريع وبتكلفة ٣,٤ مليار ريال خلال العام ٢٠٠٩م.

وبلغ عدد مناقصات المشاريع قيد الدراسة في نهاية العام ٢٠٠٩ والمرحّلة للعام ٢٠١٠م حوالى ١٦ مشروعاً بتمويل حكومي وخارجي بتكلفة ١١,٥ مليار ريال، بينما بلغ عدد وثائق المشاريع المرحّلة والمرفوعة للجنة العليا للمناقصات خلال العام ٢٠٠٩ حوالى ٣٠٠ وثيقة، وعدد الوثائق المعادة للجهات ولم يتم إعادة رفعها للجنة ٧٦ وثيقة، وعدد الوثائق قيد الدراسة حتى نهاية ٢٠٠٩م حوالى ١٨ وثيقة، وعدد الوثائق المنفّذة في نهاية العام ٢٠٠٩م حوالى ٢٠٦ وثائق.□